

Distr.  
GENERAL

A/49/589  
S/1994/1223  
28 October 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٥١ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة الى  
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم بهذا رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، موجهة اليكم من سعادة  
السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون شاكرا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والأربعين  
للجمعية العامة في اطار البند ٥١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إنال باتو  
الممثل الدائم

## المرفق

### رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من السيد عثمان إرتوغ

أتشرف، بناء على تعليمات من حكومتي، بأن أشير الى الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الموجهة اليكم من الممثل القبرصي اليوناني (A/49/561-S/1994/1192). وتتضمن الرسالة، بين ما تتضمن، ادعاءات تتعلق بـ "انتهاكات" للمجال الجوي لجمهورية قبرص.

وردا على هذه الادعاءات التي طالما تكررت من الجانب القبرصي اليوناني، أود، بادئ ذي بدء، أن أكرر القول إن المجال الجوي فوق قبرص الشمالية يقع تحت سيطرة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وفي نطاق سلطتها، وأن ليس للقبارصة اليونان، مغتصبي مقر الحكومة، أي حق لتحديد من يستعمل الفضاء الجوي وكيف يستعمله، مع علم الدولة وموافقتها الكاملين. ولذا فإن الشكاوى من أمثال ما تتضمنته الرسالة المذكورة إنما هي لأغراض دعائية صرفة ولتحويل الأنظار عن الزيادة الأخيرة في جهود إضفاء الصبغة العسكرية على قبرص الجنوبية؛ وعن قيام الجانب القبرصي اليوناني بإجراء تدريبات عسكرية مع اليونان في إطار "النظرية العسكرية المشتركة"؛ وكذلك عن أنشطته الاستفزازية والعدائية في الداخل والخارج.

وأود، في هذا الصدد، أن أشير الى رسالتي السابقة المؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ (A/48/981-S/1994/953)، التي تحدثت فيها بكثير من التفصيل عن حملة إضفاء الصبغة العسكرية من قبل الجانب اليوناني وما يترتب على ذلك من آثار سياسية. ومن المؤسف أن تطورات جديدة خطيرة قد وقعت منذ ذلك الوقت تتضمن التطبيق الفعلي لـ "النظرية العسكرية المشتركة" بين اليونان والقبارصة اليونان، وغيرها من الأنشطة الهدامة التي تضر بعملية التفاوض.

١ - أجريت في الأسبوع الأول من هذا الشهر تدريبات عسكرية محلية مشتركة بين اليونان والإدارة القبرصية اليونانية، اشتركت فيها قاذفات القنابل والمقاتلات من طراز إف - ١٦ التابعة لسلاح الجو اليوناني وكذلك السلاح البحري اليوناني. وقد بعثت التدريبات، التي أطلق عليها اسم "نيكيفوروس - ٩٤"، والتي وصفها السفير اليوناني في قبرص الجنوبية بأنها "التطبيق الفعلي للنظرية العسكرية المشتركة"، شعورا عاما بالابتهاج ودافعا من العواطف الشوفينية في الجنوب، في حين نظر إليها بقلق في الجانب التركي على اعتبار أنها دليل جديد على سلوك مغامرة محتمل جديد من قبل القبارصة اليونان.

٢ - وفي أعقاب هذه التدريبات، أعلنت خطط لتعزيز القوة الفاعلة "للحرس الوطني" القبرصي اليوناني تعزيزا كبيرا بإضافة ما لا يقل عن ٥ ٠٠٠ فرد جديد الى سلك ذلك الحرس، بمن فيهم المرتزقة

من اليونان ومن بلدان أخرى. وصدر الإعلان عن شخص ليس أقل رتبة من وزير دفاع اليونان، السيد بيراسيموس أرسينيس، الذي قال إن استخدام الجنود المحترفين سيبدأ قبل نهاية العام رهنا بالتشريعات ذات الصلة في مجلس النواب القبرصي اليوناني، وأعلن تباهيا أن "قبرص ستصبح عما قريب جزءاً من سلسلة الدفاع الهليني القوي" (انظر الصحيفة اليونانية أبوييفماتيني "Apoyevmatini"، عدد ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

٣ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، نظم القبارصة اليونان مظاهرات في منطقة غوزيليرت (مورفو) وخرقوا المنطقة الحاجزة. وحدث خرق آخر للمنطقة الحاجزة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في منطقة هاسبولات، في ضواحي نيقوسية. وهناك أدلة جمّة على أن القيادة القبرصية اليونانية هي التي أثارت المظاهرات.

وفي رسالة وجهها بواسطة الإذاعة اليونانية القبرصية زعيم القبارصة اليونان، السيد غلافكوس كليريديس في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أدلى باعتراف مثير إذ قال "في الأحوال الراهنة، نحن لسنا على استعداد للسلم. يجب أن يعلم الجميع ذلك".

والحادث الثاني حضره السيد أداموس أداميديس، وزير الاتصالات القبرصي اليوناني، الذي دعا المتظاهرين علنا إلى دخول المنطقة الحاجزة. وبعث كل من السيد كليريديس والسيد اليكسيس غالانوس، رئيس مجلس النواب القبرصي اليوناني، برسالة إلى المظاهرة، تم فيها التذوّه بعبارات مناوئة للأتراك.

٤ - وخارج قبرص، واصلت الإدارة القبرصية اليونانية إصدار الكلمات المثيرة المناوئة للأتراك والجهود لتشديد الحظر غير الانساني المفروض على قبرص الشمالية وشعبها. وفي الوقت الذي تشغل فيه الآثار السيئة للحظر المفروض على الصادرات القبرصية التركية من خلال قرار محكمة العدل الأوروبية، كاهل الاقتصاد القبرصي التركي وعملية بناء تدابير بناء الثقة في قبرص، على السواء، تخبر الصحافة القبرصية اليونانية عن أن الجانب القبرصي اليوناني يعد طلباً آخر لتقديمه إلى محكمة العدل الأوروبية، ويستهدف، هذه المرة، فرض حظر على استخدام الفنادق والمؤسسات السياحية في قبرص الشمالية وترويجها (انظر الصحيفة اليومية القبرصية اليونانية فيليفثيوس، عدد ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

وفي وقت مبكر من هذا الشهر، حاول الجانب القبرصي اليوناني استغلال مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي عقد في طوكيو، اليابان، في الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وذلك لقطع صلات الاتصالات السلكية واللاسلكية بين قبرص الشمالية والعالم الخارجي. وهناك من التقارير ما يفيد بأن الجانب القبرصي اليوناني يحاول أيضاً فرض حظر على الرحلات الجوية إلى قبرص الشمالية، عن طريق تقديم إدعاءات إلى اتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الطيران المدني الدولي.

وإن الآثار المدمرة بالنسبة لإمكانات بناء الثقة والحل الشامل، المترتبة على هذه الأنشطة العدائية، التي غدت بمثابة حملة دولية شاملة ضد شعب قبرص الشمالية، على درجة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى زيادة شرح. وهذه الأنشطة التي تأتي في وقت يوشك فيه الزعيمان على الاجتماع في قبرص من أجل إيجاد سبيل للخروج من المأزق الراهن، الذي أوجده الجانب القبرصي اليوناني نفسه، تشهد على عدم جدية الجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق ببناء الثقة والحل عن طريق التفاوض. وإنه ليؤمل بجد أن يوقف هذا النشاط العدائي وأن يعكس اتجاه آثاره الضارة من أجل الوصول إلى نتيجة ناجحة للحوار المتواصل بين الزعيمين في قبرص.

وأكون شاكرا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥١، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان إرتوغ

ممثل

الجمهورية التركية

لقبرص الشمالية

-----